

## **محضر إجتماع لجنة الطاقة**

**الأحد ٢٤ يونية ٢٠١٨**

عقدت لجنة الطاقة بجمعية رجال الاعمال المصريين إجتماعاً برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الطاقة ، وحضور المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية والمهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد ، وعدد من السادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية ورؤساء لجانها التخصصية وأعضائها، وذلك في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الأحد الموافق ٢٤ يونية ٢٠١٨ ، وذلك بمقر الجمعية بالجيزة ، بهدف:

### **” وضع رؤية موحدة حول دور مجتمع الأعمال في تحقيق التوازن المطلوب بين حتمية القرارات الاقتصادية الإصلاحية وخاصة رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء وبين كيفية تخفيف حدة الآثار السلبية الناتجة عنها ”**

**بدأ الإجتماع بكلمة ترحيب من المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية** مرحباً بالسادة الحضور ، وقد أشار سيادته إلى أهمية قرارات الإصلاح الإقتصادي التي إتخذتها الدولة مؤخراً ، مؤكداً على مساندة مجتمع الأعمال المصري الكاملة لهذه القرارات ، والتي من شأنها العمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي في مصر ، والتنمية الشاملة لكافة الأنشطة الإقتصادية للدولة.

**ثم بدأ المهندس / مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الطاقة** كلمته مرحباً بالحضور ، وقد أشار سيادته إلى أهمية الطاقة وحتمية الحفاظ عليها وترشيد إستهلاكها ، حيث أن الطاقة تعد من أساسيات الحياة اليومية لكافة أفراد المجتمع ، وهو ما يجعل كافة الفئات تتأثر بأية قرارات أو متغيرات تتعلق بها سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

وقد أكد سيادته أنه جاري حل مشكلة الطاقة في مصر للتغلب عليها بنسبة كبيرة عما سبق ، مشيراً إلى الفترات التي كثر فيها إنقطاع الكهرباء ، حيث كانت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة تضطر إلى تخفيف الأحمال في بعض المناطق ، وهو الأمر الذي تم التغلب عليه حالياً بشكل كبير وملحوظ .

وقد أكد سيادته أن زيادة أسعار الكهرباء ( أو بالمعنى الأدق الحصول عليها بسعرها الحقيقي ) من شأنه المساهمة في الحفاظ على الطاقة وترشيد إستهلاكها ، حيث أن أي خدمة يتم الحصول عليها بسعر أقل من سعرها الحقيقي ، يتم إهدارها والإسراف في إستخدامها ، مشيراً إلى أن الدعم الحكومي على الكهرباء لم يتم إلغائه بشكل كامل ، ولكن يحدث ذلك تدريجياً وفقاً للتوجهات السياسية ، وفي توقيتات محددة مرتبطة بالتغيرات في السعر العالمي للطاقة والمرتبطة بالبورصة العالمية .

ثم أشار سيادته إلى أن قطاع الطاقة (كهرباء - بترول ) في مصر يحصل على الثلث من إجمالي الدعم الذي تقدمه الدولة للسلح والخدمات المدعمة، ومازال يشمل هذا النصيب من الدعم فئات مستحقة وأخرى غير مستحقة له، ولذا فإن دور مجتمع الاعمال المصري هو رفع جزء من العبء عن الفئات المستحقة للدعم التي تضررت بشكل كبير نتيجة الرفع التدريجي للدعم وخاصة بعد قرارات زيادة أسعار المحروقات الأخيرة.

ثم أكد سيادته أن دور مجتمع الأعمال المصري لحل الأزمة الراهنة وتخفيف آثار رفع الدعم عن الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل ، يعتمد على ثلاثة محاور أساسية، وهي كالتالي:

١. **أعباء يتحملها رجال الأعمال والصناعة** : من خلال تحمل تكاليف النقل للعاملين، أو تكاليف السكن للمغتربين، أو ما شابه ذلك من تكلفة البدلات للعاملين، مع عدم تحميل هذه التكلفة على سعر المنتج النهائي للمستهلك، حتى لا يتم حدوث أزمة أكبر.

٢. **أجور العاملين** : من خلال زيادة الأجور للعاملين بمؤسسات وشركات ومصانع القطاع الخاص (من خلال منح علاوة إستثنائية على رواتبهم)، لتخفيف العبء عليهم، حيث تمثل العمالة والعنصر البشري أهم عنصر في كافة الأنشطة الإقتصادية، لذا فيجب المحافظة على هذا العنصر من خلال تحسين مستوى الدخل وتوفير الحياه الكريمة له.

٣. **دور الحكومة** : ويتمثل ذلك في مساهمة الحكومة في تحمل جزء من الدعم ولكن بمفهوم جديد، وذلك من خلال عدم فرض أية ضرائب إضافية على الجزء الإضافي الممنوح للعاملين على رواتبهم، وتخفيض نسب التأمينات الإجتماعية مع رفع الحد الأدنى للمرتب الخاضع (الأجر الثابت والمتغير) بحيث لا تتأثر الحصيلة الإجمالية.

ثم أكد سيادته في نهاية كلمته على ضرورة إتفات الدولة للتغير الملحوظ في هيكل المرتبات للعاملين والذي بدأ في الإختلاف بشكل كبير مع زيادة الأسعار خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي يجب الإلتفات له من جانب الحكومة وإصدار قرار بعدم فرض الضرائب على علاوات غلاء المعيشة للموظفين حتى يستطيع المواطن مواكبة تلك الزيادات في أسعار السلع والخدمات الأساسية للمعيشة، وعلى الجانب الآخر يجب نشر التوعية للمواطنين حول ضرورة وحتمية ترشيد الإستهلاك، لنشر ثقافة الترشيد في المجتمع بشكل عام، حتى يمكن تقليل حدة آثار رفع الدعم عن المواطن.

**ثم تم فتح باب المناقشة، حيث تم تناول ومناقشة أهم النقاط التالية:**

- تم التأكيد على ضرورة العمل على إعادة بناء الثقة بين الإدارات الحكومية وبين مجتمع الإنتاج بوجه عام.
- تم التأكيد على ضرورة قيام الدولة بتهيئة الظروف المجتمعية قبل إتخاذ قرارات رفع الدعم وإرتفاع الأسعار، وذلك من خلال الحوار المجتمعي مع كافة الأطراف المعنية والمتأثرة مثل :

مجتمع الأعمال ورجال الصناعة والمستثمرين ،حتى يتم دراسة الخطوات والإجراءات التي يمكن إتخاذها من قبل مجتمع الأعمال بالتعاون مع الحكومة للتقليل من حدة أثار تلك القرارات على الأستثمارات والمواطنين.

- تم التأكيد على ضرورة وحتمية تخفيف الأعباء الضريبية على العلاوات الإستثنائية التي قد يمنحها القطاع الخاص وخاصة خلال الظروف الإقتصادية الراهنة (عدم تحصيل الحكومة للضرائب عن علاوات الغلاء الممنوحة بشكل إستثنائي من القطاع الخاص) ،وتخفيض نسب التأمينات الإجتماعية مع رفع الحد الأدنى للمرتب الخاضع (الأجر الثابت والمتغير).
- تم التأكيد على ضرورة مساندة الدولة للإستثمارات بشكل أكبر لمساعدتها على النمو ،حيث أن محفظة تمويل القطاع الخاص غير كافية ،لذا فيجب زيادة تمويل البنوك للقطاع الخاص بحيث تتناسب مع تحمله للنسبة الأكبر من إقتصاد الدولة (٦٠-٧٠٪).
- تم إقتراح تعديل القصور الخاص بقانون الإستثمار الجديد الخاص بقصر الحوافز الإستثمارية على المشروعات الجديدة فقط ، على أن تمتد تلك الحوافز لتوسعات المشروعات القائمة أيضاً وبالتالي تنميتها.
- تم التأكيد على ضرورة دعم الصادرات المصرية وإزالة كافة المعوقات التي تحد من زيادتها والعمل على النهوض بها.
- تمت الإشارة إلى السوق الموازية ،والتي يصعب دائماً حساب نسبتها ونسبة ما تساهم به نظراً لكونها غير مسجلة ضمن الإقتصاد الرسمي للدولة ،لذا فيجب العمل على إستقطاب تلك الفئات الضريبية المستهدفة من السوق الموازي ،والتي من شأنها توسيع القاعدة الضريبية للدولة والمساهمة بشكل كبير في الإقتصاد المصري ،بدلاً من إلقاء العبئ الضريبي بالكامل على المواطن ومجتمع الأعمال.
- تم التأكيد على أهمية التركيز على دور الحكومة الإجتماعي بالتعاون مع مجتمع الأعمال لمكافحة وتقليل حدة أثار رفع الدعم عن المواطن المصري.
- تم التأكيد على ضرورة وجود الكفاءة الحكومية في التعامل مع الممولين ككل ،ومواجهة الفساد الذي يحدث في أجزاء كبيرة من الدولة بكافة أشكاله ،والذي يتمثل في قيام البعض بسرقة الكهرباء ،وما يحدث من تجاوزات في الأحياء والمحليات ،وهو الامر الذي يجب إلقاء الضوء عليه لوصول الخدمات لمستحقيها .
- تم التأكيد على ضرورة النظر للفئات محدودة الدخل ليس من الجانب الإنساني فقط ،ولكن أيضاً من الجانب الأمني ،حيث تحتل تلك الفئات قاعدة كبيرة من المجتمع ،والتي يمكن أن يؤثر إرتفاع الأسعار على إنتهاجها لكافة الأساليب غير المشروعة مثل السرقة والفساد ،لتغطية إحتياجاتها الأساسية للمعيشة.

- كما تم التأكيد على زيادة دور الحكومة الإجتماعي لتخفيف حدة الآثار الناتجة وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل (مثال : زيادة قيمة معاش تكافل وكرامة - وصول الدعم لمستحقيه - زيادة الدعم على البطاقات التموينية .... إلخ)
- تم التأكيد على ضرورة العمل على مساندة المصانع المتعثرة للخروج من زمتها أزمتها وبالتالي تشغيل طاقات عاطلة ومضاعفة الإنتاجية وما يستتبع ذلك من زيادة الدخل الضريبي وخلق فرص عمل .
- تمت الإشارة إلى ضرورة زيادة توعية مالكي السيارات (وخاصة في الصعيد) بتحويلها لنظام الغاز الطبيعي مع قيام الدولة بتقديم طريق سداد ميسرة وبالتقسيم .
- تم التأكيد على ضرورة تفعيل دور المناطق اللوجيستية بجانب المناطق الصناعية وبالتالي تخفيف العبء من على منظومة النقل بصفة عامة .
- تم التأكيد على أهمية زيادة دور القطاع الخاص في قطاع النقل النهري والسكك الحديدية مما سيخفف العبء من على كاهل الحكومة وسيقلل أسعار الخدمات المقدمة بسبب زيادة التنافسية.
- كما تمت الإشارة إلى أهمية تدريب العمالة الماهرة بالشكل المطلوب القادر على المنافسة وزيادة الإنتاجية ومن ثم ضبط الأسعار .
- تم التأكيد على أهمية بدء تطبيق نظام المقاصات الضريبية بين وزارة المالية ومجتمع الأعمال (الرد الضريبي - مساندة التصدير ... إلخ )

### وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على مجموعة من التوصيات لتخفيف الآثار الناتجة عن الخطوات الإصلاحية التي تمت مؤخراً، وذلك على النحو التالي :

#### أولاً : توصيات قصيرة الأجل

- 1- على القطاع الخاص المصري دراسة الآثار الناتجة عن القرارات الأخيرة والعمل على تحسين الدخول للعاملين لديهم من خلال منحهم علاوات إستثنائية مع التأكيد على عدم قيام الحكومة بفرض أعباء ضريبية على تلك العلاوات الإستثنائية .
- 2- على الحكومة تخفيض نسب التأمينات الإجتماعية الحالية مع رفع الحد الأدنى للمرتب الخاضع (الأجر الثابت والمتغير) بحيث لا تتأثر الحصيلة الإجمالية للدولة سلباً من التأمينات الاجتماعية .
- 3- تحسين كفاءة الدولة في التعامل مع المخالفات والفساد الناتج عن سرقة الكهرباء والمياه .
- 4- زيادة دور الحكومة الإجتماعي لتخفيف حدة الآثار الناتجة وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل (مثال : زيادة قيمة معاش تكافل وكرامة - وصول الدعم لمستحقيه - زيادة الدعم على البطاقات التموينية .... إلخ) .
- 5- ضرورة بدء العمل الجاد على زيادة الوعي بترشيد الإستهلاك لموارد الطاقة والمياه لكافة طبقات المجتمع .

## ثانياً : توصيات متوسطة الأجل

- ١- العمل على إعادة بناء الثقة بين الإدارات الحكومية وبين مجتمع الأعمال بوجه عام .
  - ٢- زيادة تمويل البنوك للقطاع الخاص بحيث تناسب مع تحمله للنسبة الأكبر من إقتصاد الدولة (٦٠-٧٠٪) .
  - ٣- بدء تطبيق نظام المقاصات الضريبية بين وزارة المالية ومجتمع الأعمال (الرد الضريبي - مساندة التصدير ... إلخ).
  - ٤- إتخاذ الحكومة القرارات التي من شأنها زيادة الطاقات الإنتاجية الصناعية والزراعية وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، مع وفاء الحكومة بالتزامات تجاه المصدرين وخاصة المتعلقة بالمساندة التصديرية ومواعيد إستحقاقها.
  - ٥- توسيع القاعدة الضريبية من خلال العمل على إستقطاب الفئات الضريبية المستهدفة من السوق الموازي .
  - ٦- السماح بمشاركة القطاع الخاص للإستثمار في مشروعات النقل النهري بالنسبة لإنشاء الموانئ النهريه وشركات النقل بالوحدات النهريه مما يخفف من العبء على الدولة وبالتالي يخفض تكاليف النقل .
  - ٧- إقتراح تعديل القصور الخاص بقانون الإستثمار الجديد الخاص بقصر الحوافز الإستثمارية على المشروعات الجديدة فقط ، على أن تمتد تلك الحوافز لتوسعات المشروعات القائمة أيضاً وبالتالي تنميتها.
  - ٨- تدريب العمالة الماهرة بالشكل المطلوب القادر على زيادة الإنتاجية وخلق مناخ منافس يساهم بشكل كبير في تحقيق آليات العرض والطلب ومن ثم ضبط الأسعار .
- وزيادة توعية مالكي السيارات (وخاصة في الصعيد) بتحويلها لنظام الغاز الطبيعي مع قيام الدولة بتقديم طرق سداد ميسرة وبالتقسيم .

ثم قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، والمهندس / مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الطاقة ، بتوجيه الشكر لجميع الحضور على حسن المشاركة الفعالة ، مؤكداً على أن تقوم الجمعية بإرسال توصياتها إلى الصحافة والإعلام ، وكافة الوزراء المعنيين كالتالي: (تم )

١. رئيس مجلس الوزراء
٢. وزير الكهرباء والطاقة المتجددة
٣. وزير البترول والثروة المعدنية
٤. وزير المالية
٥. وزيرة التضامن الإجتماعي
٦. وزير التجارة والصناعة
٧. وزيرة الإستثمار
٨. وزير النقل